المؤتمر الشعبي .. 25 عاماً من تجربة سياسية يمنية فريدة

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
يومياً على شبكة الإنترنت www.14october.com

16 صفحة | السبت 25 أغسطس 2007م الموافق 12 شعبان 1428 هـ العدد 13859 | السعر 20 ريالاً

اهداف الثورة اليمنية

- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكتسباتها.
- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف.
- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

صنعاء / مصطفى الحسام:

احتفل المؤتمر الشعبي العام أمس الجمعة بيوبيله الفضي بعد مرور 25 عاما على تجربته السياسية الوحدوية المرنة والفريدة بأبعادها الإنمائية لليمن والمواطن اليمني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، والتي تخطت باليمن مخاطر الشتات ومحن التشرذم ، وقيادة اليمن نحو آفاق جديدة من البناء والتطور في ظل قيادة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام الذي وضع البنات لبناته الأولى في 24 أغسطس 1982م واختط نهجه السياسي المعتدل .

ويعتبر السياسيون والمراقبون أن المؤتمر الشعبي العام شكل نموذجاً لتجربة ناجحة استطاعت أن تصهر التوجهات السياسية المختلفة في قالب يمني خالص وصوبت كافة المسارات والطاقات والأفكار في اتجاه بناء اليمن وتحت شعار (اليمن أولا) متجاوزة مرحلة الجدل الأيديولوجي العقيم الذي كاد أن يفتك بما تبقى من اليمن جراء الصراعات والتدخلات الإقليمية التي أعقبت قيام ثورة 26سبتمبر و14 أكتوبر ورسمت الطريق نحو إعادة تحقيق وحدة اليمن أرضا وإنسانا، والتي كانت بمثابة التاج الذي زين التحولات العملاقة التي شهدتها اليمن خلال العقود الماضية ، كون الوحدة اليمنية من خلال بعدها الحضاري قد ارتبطت على مر التاريخ بوجود قائد عظيم ودولة يمنية قوية ومتطورة .

وقاد المؤتمر الشعبي العام سلسلة من الإجراءات التي طالت بنيته وهيكليته التنظيمية لمواكبة التحولات المحيطة وفق آليات مرنة وبرامج منفتحة على الآخر، تضمن بقاءه لاعبا أساسيا وفاعلا على الساحة اليمنية

التتمة ص 2

اليوم.. اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام تقف أمام أداء الحكومة وتنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس

صنعاء / متابعات:

تبدأ اليوم السبت بصنعاء أعمال الدورة الثانية الاعتيادية للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام الذي يحتفل بمرور 25عاماً على تأسيسه.

وقال الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام الشيخ سلطان البركاني في تصريح نشره موقع صحيفة "26سبتمبرنت" الاليكتروني: أن الدورة ستستمع إلى تقرير من رئيس مجلس الوزراء الدكتورعلي محمد مجور حول الأداء الحكومي وتنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية بالإضافة إلى تقييم الوضع الاقتصادي الحالي، والاستقرار ألسعري والتمويني في الأسواق وكذا مسيرة الإصلاحات في مختلف المجالات.

وأضاف البركاني أنه سيتم خلال الدورة الاستماع أيضاً إلى تقرير من الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام مختلف القضايا التنظيمية والعامة والمستجدات التي شهدتها الساحة الوطنية خلال فترة مابين الدورتين الأولى والثانية وكذا مناقشة النظام الداخلي لمؤتمر وبعض اللوائح المتعلقة بتعزيز العمل التنظيمي.

واعتبر الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام أن هذه الدورة التي تتزامن مع مرور 25 عاماً على قيام المؤتمر الشعبي العام ستكون فرصة لمراجعة وتقييم مسيرة طويلة من العمل في خدمة اليمن والمواطن اليمني، مشيراً إلى أن المؤتمر سيضع أولويات جديدة في أجندة عمله المستقبلية كون الظروف التي نشاء فيها المؤتمر غير الظرف الحالي.

ويتضمن جدول أعمال الدورة استعراض تقرير رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي، إضافة إلى

مناقشة وإقرار مشروع لائحة بشأن اشتراكات أعضاء المؤتمر.

وستناقش اللجنة الدائمة في هذه الدورة عدداً من القضايا التنظيمية إضافة إلى أداء الحكومة في الجوانب الاقتصادية والإدارية وتتخذ القرارات المناسبة حيال تلك القضايا.

توفير مادتي القمح والدقيق في عموم مراكز المؤسسة الاقتصادية بعدن

وزير الصناعة يؤكد توفر كميات كافية من السلع الأساسية لمنع أي اختناقات تموينية

صنعاء/عدن / سبأ:

أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل توفر كميات كافية من السلع والمواد الغذائية الأساسية خاصة مادتي القمح والدقيق في الأسواق كفيلة بمنع أي اختناقات تموينية أو تلاعب بالأسعار.

وقال: أن تلك الكميات كفيلة بتغطية احتياجات السوق لأربعة إلى خمسة أشهر قادمة، وفقا لما أكدته المعلومات التي قدمها القطاع الخاص للوزارة والخاصة بالتعاقدات لاستيراد مادتي القمح والدقيق والكميات الموجودة حاليا.

وأوضح الوزير المتوكل في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن هناك 333 ألف طن من مادتي القمح والدقيق وردت وسترد إلى الأسواق اليمنية إلى نهاية سبتمبرالقادم ، إضافة إلى 575 ألف طن تم التعاقد عليها من قبل القطاع الخاص.

وقال" هذه المؤشرات إضافة إلى الكميات الكبيرة التي تم التعاقد عليها والموجودة لدى المؤسسة الاقتصادية اليمنية، التي تم تكليفها بمضاعفة الاستيراد تنفيذا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية والحكومة ستمنع إي زيادة غير مبررة في الأسعار ".

وأشار وزير الصناعة والتجارة أن الوزارة حريصة على تنويع وفتح مصادر للاستيراد من عدة أسواق أخرى ومنها السوق السوري التي

وافقت مؤخرا على إمداد السوق اليمنية بخمسين ألف طن من القمح كدفعة أولى، لضمان توفير احتياجات المستهلك مباشرة.

التتمة ص 2

كلمة 14 أكتوبر

على طريق تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية

مكافحة الفساد والاختلالات تدخل مرحلة المواجهة الحاسمة

لاقت القرارات التاريخية التي اتخذها مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي برئاسة الدكتور علي محمد مجور ارتياحاً واسعاً في أوساط المواطنين وقواعد الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، لما تضمنته تلك القرارات والإجراءات من مؤشرات لتحول نوعي في مسار الحرب على الفساد ومحاسبة الفاسدين الذين ألحقت ممارساتهم ومخالفاتهم أضراراً كبيرة بالثروة الوطنية وأراضي وعقارات الدولة والأوقاف وممتلكات المواطنين.

وبوسعنا القول إنّ الحرب الجادة على الفساد أصبحت اليوم خارج دائرة الاستهلاك الإعلامي والمكايدات السياسية بإحالة ملف المخالفات التي رصدتها تقارير الجهاز المركزي للمراجعة والمحاسبة ومحاضر نيابات الأموال العامة في مختلف محافظات الجمهورية خلال السنوات السابقة حتى عام 2005م إلى النائب العام لمحاسبة كل المتورطين في مخالفات تمليك وبيع وتأجير أراضي وعقارات الدولة والأوقاف والمواطنين، حيث من شأن هذه الإجراءات إكساب الحرب على الفساد قوة محركة على طريق إيقاف مخاطره التي تهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتصيب مؤسسات الدولة بالركود والتعثر، ناهيك عن أضرار هذه المخاطر على الثروة الوطنية ومستقبل الأجيال القادمة التي تتطلع للعيش الكريم في وطن سعيد مزدهر، وفي ظل حياة آمنة وخالية من الفقر والبطالة والخوف من المستقبل.

ويزيد من أهمية هذه الإجراءات والقرارات التاريخية أنّها تأتي في سياق عزم وإصرار حكومة الأغلبية على تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية الذي شدد – بحزم ووضوح – على ضرورة مكافحة الفساد والفاسدين، ووضعها في صدارة المهام الوطنية الواجب إنجازها كشرط لا يمكن بدونه إنجاز الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بالتنمية ومكافحة الفقر ومعالجة البطالة، وتسخير الموارد الوطنية من أجل تطوير البُنية التحتية للاقتصاد الوطني واستكمال تحديث قطاعات الكهرباء والنفط والمياه والصناعة والزراعة والاتصالات والسياحة، وتوسيع الخدمات التعليمية والصحية وتشجيع الاستثمار وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب وتمكينهم من الحصول على أراض وقروض لبناء المساكن والمشاريع الصغيرة التي تساعدهم على الإسهام وضمان الحياة الحرة والكريمة.

ولعل أهم ما تضمنته القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء يوم الخميس الماضي، تأكيد عزم الحكومة على ضرورة الاسترشاد بمضامين البرنامج الانتخابي للرئيس علي عبدالله صالح، ومحاسبة الفاسدين مهما كانت مناصبهم القيادية وأوضاعهم الاجتماعية، حيث أكد قرار إحالة أول دفعة من القيادات العليا والمسؤولين وغيرهم من المتورطين في مخالفات تمليك وبيع وتأجير أراضٍ وعقارات تتبع الدولة والأوقاف والمواطنين إلى النائب العام تمهيداً لإحالتهم إلى القضاء، واتخاذ الإجراءات الرادعة بما في ذلك إقرار مبدأ العزل والتشهير بحق المتورطين سواء كانوا من المسؤولين أو شاغلي الوظائف العامة في الحكومة ومؤسسات الدولة وغيرهم ممن يثبت تورطهم بالأدلة والوثائق الدامغة في نهب المال العام والمتاجرة بأراضي وعقارات الدولة والأوقاف، والاعتداء على ممتلكات المواطنين واستغلال السلطة والقوة والنفوذ بهدف تحقيق الثراء السريع وغير المشروع، على حساب الموارد العامة والثروة الوطنية وحقوق المواطنين والأجيال القادمة.

وبقدر ما تؤشر القرارات والإجراءات التاريخية التي اتخذتها حكومة الأغلبية إلى دخول الحرب على الفساد مرحلة نوعية تتجاوز نطاق الخطاب السياسي والإعلامي إلى نطاق الممارسة العملية والجادة بواسطة هيئات السلطة القضائية، بقدر ما تضيف طاقة جديدة لفاعيل الأجهزة الرقابية المعنية برصد وكشف المخالفات التي تندرج في إطار الفساد وسوء ممارسة وظائف السلطة العليا، واستغلال النفوذ السياسي والاجتماعي في الدولة والمجتمع من أجل الثراء غير المشروع.

والثابت أنّ تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وصدور القرار الجمهوري بالقانون الذي ينظم ويحدد آليات وصلاحيات هذه الهيئة، من شأنه أن يعزز دور الجهاز المركزي للمراجعة والمحاسبة من خلال أعمال الفحص والمراجعة التي يقوم بها سنوياً ودورياً لحسابات الدولة ومؤسساتها، وما تنطوي عليه هذه الأعمال من رصد وكشف للمخالفات التي تضر بسلامة الوظيفة العامة وتُلحق الضرر بالمال العام، وإبراز الإيجابيات التي تحققها بعض المؤسسات في مجال زيادة الإيرادات وتحسين كفاءة تشغيل الاستخدامات وترشيد كلفة الأداء، والالتزام بالصرف وفق قواعد الموازنات الجارية والاستثمارية، الأمر الذي سيسهم في شن حرب حقيقية وجادة على الفساد بالاستناد إلى أدوات رقابية وقانونية فاعلة، من شأنها أن تلعب دوراً فاعلاً في كشف وتعرية الفاسدين الحقيقيين، وقطع الطريق أمام المزايدات السياسية والإعلامية التي تستخدم قضية مكافحة الفساد للإثارة الإعلامية أو الاستهلاك السياسي أو الدعاية الانتخابية في مواسم الانتخابات أو التضليل والتغطية على الفاسدين الحقيقيين الذين لا يمكن كشفهم وتعريتهم بدون دور فاعل للأجهزة التي يخول لها القانون كشف الفساد ورصد المخالفات ومحاسبة المتورطين بنهب المال العام، ومنع استخدام السلطة والنفوذ في الدولة والمجتمع لغرض الاستيلاء على أراضي وعقارات الدولة والمواطنين بطرق ملتوية، والمتاجرة والمضاربة بها طمعاً في الإثراء السريع وغير المشروع، وما يترتب على ذلك من معوقات خطيرة تعرقل خطط التنمية، وتحول دون جذب الاستثمارات الخاصة، وتؤدي إلى تعثر المشاريع الاقتصادية وضعف وركود بعض مؤسسات الدولة.

البقية ص 2

بريطانيا تؤكد حرصها على دعم جهود اليمن للتخفيف من الفقر

لندن / سبأ:

أكد وزير الدولة لشؤون التنمية الدولية البريطاني، / شهيد مالك، حرص المملكة المتحدة على دعم مسيرة التنمية في اليمن ومساندة جهود حكومته للتخفيف من الفقر وتحقيق أهداف الإصلاحات الشاملة.

وقال الوزير البريطاني لصحيفة "العرب العالمية" في عددها الأسبوعي الصادر أمس الخميس بلندن "تعتبر المملكة المتحدة من أشد الداعمين لليمن.. واستضافت مؤتمرا دوليا للمانحين لليمن في لندن العام الماضي جمع العديد من الدول والمنظمات المانحة والأخرى التي لديها رغبة مماثلة بتقديم الدعم لليمن".

وأضاف : " قررنا رفع المساعدات المالية التي نقدمها لليمن إلى 100 مليون دولار سنويا بحلول 2010 – 2011م" .

وتابع وزير الدولة لشؤون التنمية الدولية البريطاني

التتمة ص 2

قريباً تسليم البطاقة المغنطة للموظفين في عدن

عدن / سبأ:

أنهت الوحدة الفنية لنظام الصورة والبصمة بمكتب الخدمة المدنية والتأمينات بعدن إجراءات البطائق الوظيفية المغنطة لـ 49 ألف موظف في / 159 / مرفقاً ومؤسسة في القطاعين العام والمختلط بالمحافظة وبنسبة انجاز بلغت 90%.

وكشف رئيس الوحدة عبدالرزاق عبدالرحمن الطيب عن 1324 حاله من الوهميين والمنقطعين والمتوفين ،مشيرا إلى أنه سيتم قريبا الانتهاء من نظام الصورة والبصمة بالمحافظة بعد استكمال الإجراءات المتبقية لـ 8000 حاله من موظفي جامعه عدن والسلطة القضائية.

وأوضح الطيب أنه سيتم قريبا تسليم البطائق المغنطة للموظفين وسيعقبها إجراءات تحليل نسخ البصمة في المرافق والمؤسسات وربطها بالتحضير واستلام الراتب وذلك خلال العام القادم.

ضبط وإحالة 95 تاجراً مخالفاً للتسعيرة إلى النيابة العامة بصنعاء

صنعاء / متابعات:

أحالت محافظة صنعاء 95مخالفة سعرية لـ21 تاجرا إلى النيابة العامة بعد أن تم ضبطهم متلبسين بعدد من المخالفات المتمثلة بالمقاييس والأسعار وأجهزة الوزن وإخفاء بعض السلع من الأسواق إضافة إلى التلاعب بأسعار مادة الاسمنت.

وقال عبد الباسط محمد الكميم مدير عام مكتب الصناعة

التتمة ص 2

بلغت 39 ألفاً و 398 قضية

القضايا المدنية المنظورة أمام أجهزة القضاء تحتل المرتبة الأولى

صنعاء / سبأ :

احتلت القضايا المدنية المنظورة أمام أجهزة القضاء خلال النصف الأول من العام الجاري، المرتبة الأولى، بعد أن كانت العام السابق في المرتبة الثانية بعد القضايا الجزائية .

ويفيد تقرير صادر عن وزارة العدل حول القضايا المنظورة حاليا أمام المحاكم في مختلف المحافظات، ان القضايا المدنية بلغت 39 الفاً و 398 قضية فيما بلغت القضايا الجزائية 38 الفاً و988 قضية، وقضايا الأحوال الشخصية 16 الفاً و658 ، والقضايا التنفيذية والأخرى 19 الفاً و 352 قضية.

وأوضح التقرير، حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منه، أن القضايا المختلفة التي نظرها القضاء العام الماضي 2006م، بلغت 135 الفاً و304 قضايا، تم انجاز 50 في المائة

منها، وتوزعت ما بين جزائية 51 الفاً و593 قضية، وشخصية 21 الفاً و 641 ومدنية 48 الفاً و837 وتنفيذية 9 الاف و650 والقضايا الأخرى 3 الآف و583 قضية.

وجاءت محاكم أمانة العاصمة في المرتبة الأولى من حيث عدد القضايا التي نظرتها في النصف الأول من العام الجاري، وردت اليها 24 الفاً و778 قضية منها 9 الاف و55 جزائية وستة آلاف و801 مدنية ومعاملات، تلتها محاكم محافظة إب بـ 12 الفاً و157 قضية، منها 4 الاف و271 جزائية ومثلها مدنية.

ونظرت محاكم محافظة تعز خلال نفس الفترة في 10 آلاف قضية، ومحاكم عدن 9 آلاف و552 ، والحديدة 9 آلاف و203 ، وحجة 6 آلاف و166 ومحاكم

التتمة ص 2

كلفتها 10 ملايين و500 ألف دولار

تنفيذ عدد من المشاريع الصحية في صنعاء والحديدة وإب

صنعاء / سبأ :

بلغ عدد المشاريع الصحية التي تنفذ حاليا في كل من محافظات صنعاء ،الحديدة وإب من قبل مشروع الأشغال العامة وبتمويل من مشروع دعم إصلاح القطاع الصحي (وحدة القرض) بوزارة الصحة العامة والسكان 23 مشروعا.

وتتضمن هذه المشاريع خمس مستشفيات ريفية و 101 مركز صحي موزعة على عدد من المديريات في المحافظات الثلاث بتكلفة إجمالية للأعمال المدنية والتأثيث والتجهيز بلغت عشرة ملايين وخمسمائة الف دولار.

وأوضحت مدير وحدة القرض بوزارة الصحة العامة والسكان الدكتورة فوزية حامد جعفر لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن المشاريع الممولة من الوحدة تعد أحد المعالجات الفعالة للاستفادة من القرض التي إتبعتها الوزارة ضمن سياسة إصلاح القطاع الصحي ..لافتة إلى أن معظم هذه المشاريع بدأ العمل فيها خلال النصف الثاني

التتمة ص 2

قريباً إنزال مناقصة محطة «معبر»

د. بهران يؤكد انجاز 70 % من الأعمال الإنشائية لمحطة كهرباء مأرب الغازية

صنعاء / متابعات:

أكد وزير الكهرباء والطاقة الدكتور مصطفى بهران ان محطة كهرباء مأرب الغازية الأولى ستدخل الخدمة منتصف العام بقدرة 341 ميجاوات، مؤكدا انجاز 70 % من أعمال الإنشاء فيها.

وقال بهران ان هناك محطتين تم إنزال مناقصاتهما وسيتم فتح المظاريف خلال شهر سبتمبر المقبل ، فيما تم استكمال دراسة محطة كهرباء معبر الغازية بمحافظة ذمار وسيتم إنزال المناقصة خلال الأسابيع القادمة.

وأشار إلى ان القدرة الإجمالية للمحطات الثلاث هي 1150 ميجاوات وانه بدخول هذه المحطات الثلاث الخدمة ستعزز الطاقة الكهربائية في عموم محافظات اليمن وستخدم عملية التنمية التي تشهدها اليمن ،، لافتا إلى ان لدى الحكومة اليمنية خطة إستراتيجية لتعزيز الطاقة الكهربائية خلال السنوات القادمة.

وأضاف بهران انه تم الاتفاق على

تشكيل لجنة من الاختصاصيين لوضع برنامج وميزانية لإعادة تأهيل محطة الحسوة الحرارية بعدن لمواجهة أعباء المستقبل من الطاقة وتقديم نتائجها اليه خلال أسبوعين وبدوره سيقدمها إلى مجلس الوزراء لاعتماد برنامج إعادة تأهيل لها لتعود كما كانت لخدمة القطاع الكهربائي في اليمن.

أبناء قبيلة العزيبة يردون على نجل أمين عام حزب (الإصلاح):

تم الاستيلاء على أراضينا من قبلكم أثناء مشاركة حزبكم في الحكم خلال الفترة 1994 - 1997 .. وتمتم ببيع معظم أراضينا على رجال بيوت المال في اليمن

تلقت الصحيفة رداً من أبناء قبيلة العزيبة على ما نشره الأخ / عامر عبدالوهاب الآنسي نجل أمين عام حزب (الإصلاح) بشأن النزاع الدائر بينه وبين أبناء قبيلة العزيبة الذين يتهمونه بالاستيلاء على أراضيهم ومزارعهم بعد حرب صيف 1994، وما ترتب على ذلك من مشاكل يجري الآن معالجتها في سياق الجهود التي تبذلها الدولة لمعالجة ما تبقى من الآثار السلبية لفتنة حرب 1944م .

وفيما يلي نص الرسالة التي جاءتنا من الأخ / سيف أحمد فضل العزيبي عضو المجلس المحلي بمديرية «تبن» رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بالمديرية.

الأستاذ / أحمد محمد الحبيشي / رئيس مجلس إدارة مؤسسة (14أكتوبر) رئيس تحرير الصحيفة .

تحية طيبة ..

الموضوع / الأرض ملكٍ لقبيلة العزيبة ونجل عبدالوهاب الآنسي أمين حزب الإصلاح يعمل بها ليلاً.

نأمل منكم ووفقاً لقانون الصحافة وعلى ما نشرته صحيفتكم يوم الخميس 2007/8/23م الموافق 10شعبان 1428هـ في العدد رقم 13856 .. باحقيتنا في الرد على ما جاء في صحيفتكم تحت عنوان (عامر عبدالوهاب الآنسي يرد على ما نشرته صحيفة 14 أكتوبر ووضع ثلاث نقاط ونود أن نوضح لكم وللرأي العام المحلي والعربي والدولي الآتي :

1- طلب الأخ / عامر عبدالوهاب الآنسي نجل أمين عام الإصلاح .. أن نحدد له الأرض التي نقول إنه استولى عليها ، ويسرنا ذلك فهي تقع في منطقة الرباط الجهة الغربية من الخط .. والتي تم الاستيلاء عليها من عامر

عبدالوهاب الآنسي مستغلاً وجود حزب الإصلاح في الحكم ما بعد حرب 94 وحتى 97م وخلال هذه الفترة استولى الآنسي ومن معه في قيادة حزب الإصلاح أثناء مشاركتهم في الحكم على مساحات شاسعة من تلك الأراضي في محافظتي عدن ولحج ومن ضمنها هذه الأرض المعنية والتي كان بها مشروع دواجن تم نهبه كفيد أثناء الحرب وبعدها، وكان نصيب الآنسي في الفيد هي تلك الأرض والتي هي ضمن أملاك قبيلتي بموجب الوثائق 1333هـ 1337هـ والمثبته في سجلات المحكمة من أيام حكم السلاطين وحتى الآن .. هل نسي الآنسي وأعوانه أنهم عندما بسطوا على هذه الأرض تجمعنا نحن أبناء قبيلة العزيبة وعمال وعاملات الدواجن فقاموا أثناء وجود حزب الإصلاح كحزب حاكم بمحافظة لحج ، باحتجاز عدد من العمال وإلزامهم بتسليم الملفات التي بحوزتهم بواسطة القوة والتهديد والترغيب .

2- إذا تقول إن هذه الأرض بها عقود استثمارية فمن أين لك تلك العقود؟

لقد كان القائمون على حكم هذه المحافظة من حزب الإصلاح والذي والدكم الأستاذ عبدا لوهاب الآنسي أحد قادة هذا الحزب وأمينه العام الحالي حيث تم توقيع اتفاقية صلح بين القبيلة والدولة ممثلة ، بمن كان في السلطة بالمحافظة موقعين على اتفاقية الصلح بحيث أن المساحة التي تقومون بالعمل فيها ليلا وخلسة من أعين الناس .. باتفاقية الصلح هي أرض تعويض لأصحاب العقود، واعتراضنا أن هذه هي ضمن أملاكنا ما لم يتم تنفيذ اتفاقية الصلح .

السؤال الذي يطرح نفسه لماذا لم تقم بالعمل نهاراً كما تدّعي أن لديك وثائق؟ ولماذا العمل ليلا في ظل حماية طقمين مسلحين؟ كيف ومتى صرفت لكم هذه الأرض في ظل توجيهات الرئيس القائد بوقف أي صرف للأراضي وكذا تشكيل لجنة من قبل فخامة الرئيس لحل المشكلة بين العزيبة والدولة.. وكما تدعي أن هذا المشروع استثماري .. فنحن نعرف أن ما تدعيه بمشروعكم الاستثماري أنه قد تم بيعه من قبلكم على رجال بيوت المال في اليمن وبواسطة (الدلال عبدالرحمن الآنسي) وقانون الاستثمار يمنع البيع أو التصرف أو التنازل بأي مشروع استثماري يصرف لمستثمر ويتم التصرف به لغرض آخر كما فعلتم في بيع تلك المساحة!! .